تحديات الهجرة غير الشرعية في الجزائر: بين الأمن الإنساني للمهاجرين والأمن القومي الجزائري

Challenges of illegal immigration in Algeria: between the human security of migrants and the Algerian national security

د/ بلخثير نجية

جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان (االجزائر)

nadjia.belkhatir@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/29 تاريخ النشر: 2021/06/04

الملخص:

تبحث هذه الورقة في تحديات الأمن الجزائري الراهنة، والتي ترتبط أساسا بإشكالية الأولويات، وتحقيق المعادلة الصعبة بين متطلبات الأمن القومي الجزائري وتحصينه ضد التهديدات اللاتماثلية من هجرة غير شرعية و إرهاب و جريمة منظمة، وبين متطلبات الأمن الإنساني للمهاجرين الذين يتوافدون بأعداد كبيرة على الحدود الجزائرية، خاصة و أنها تحولت إلى منطقة استقرار بعدما كانت منطقة عبور، الأمر الذي عمق من حجم المسؤولية الدولية للجزائر وتعرضها لانتقادات بسبب سياستها في إدارة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الامن الإنساني، جريمة منظمة، الامن القوي الجزائري.

Abstract:

This paper examines the current Algerian security challenges, which are mainly related to the problem of priorities, and achieving the difficult equation between the Algerian national security requirements and their immunization against asymmetric threats from illegal immigration, terrorism and organized crime, and between the human security requirements of immigrants who arrive in large numbers at the Algerian border. Especially since it has turned into a region of stability after it was a transit zone, which deepened the international responsibility of Algeria and exposed it to criticism because of its policy in managing illegal immigration.

key words: illegal immigration, human security, organized crime, Algerian national security.

مقدمة:

مثلت الهجرة إحدى الظواهر الرئيسية التي لازمت العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كأحد التهديدات اللاتماثلية و كقناة تصدر أخطارا غير تقليدية كالارهاب و المخدرات و الاتجار بالبشر

و من جهة أخرى يواجه المهاجرين تحديات جمة في دول المصب، تتراوح بين صعوبة الاندماج الاجتماعي و الثقافي، وضمان الحقوق المتساوية وعدم التمييز، التي تثير مشاعر سلبية بين المواطنين الأصليين والمهاجرين

لقد كانت الهجرة خلال عقود تعالج على أنها مسألة اجتماعية - اقتصادية، لكن، مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت تتحول تدريجياً إلى مسألة أمنية بكل المقاييس، و أصبحت أمننة الهجرة أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الكثير من الدول، ، و تزامنت هذه الأمننة مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي واعتبار الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها (من الهجرة و غيرها) و مع مرور الوقت، تكاد تختفي تماماً الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية للهجرة، بسبب طغيان البعد الأمني والربط - على مستوى الخطاب ثم الممارسات - بين الهجرة و الجريمة و الإرهاب.

تبحث هذه الورقة في معالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال التركيز على متغيرين رئيسيين، يتعلق أولهما بتوصيف التهديدات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي في ظل الهجرة غير الشرعية وتزاوجها مع التحديات اللاتماثلية الأخرى، والوافدة خاصة من منطقة الساحل والصحراء، أما ثانيها فيتعلق بتحديات الأمن الإنساني للمهاجرين وظروف استقبالهم أو طردهم، وبالتالي البحث في أهم الانتقادات الدولية للتعامل الجزائري مع ملف الهجرة غير الشرعية.

وهو ما سيتم البحث في جزئياته من خلال طرح الاشكالية التالية:

كيف تواءم الجزائر بين الحفاظ على الامن القومي من التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية و ضمان الأمن الإنساني للمهاجرين

1- تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة بصفة عامة، ومن جنوب الصحراء إلى الجزائر ظاهرة جديدة نسبيًا،وبينما كانت الهجرة داخل المنطقة مستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي ، ولا سيما بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، فإن الهجرة من غرب إفريقيا لم تنطلق إلا في أوائل القرن الحادي والعشرين،حيث لعبت الأزمات الإقليمية (سيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وساحل العاج) دورًا مهمًا في تعطيل تدفقات الهجرة داخل المنطقة وإعادة توجيهها نحو شمال إفريقيا وأوروبا(Davide Gnes, 2013, p12.) ، كماعُرفت الجزائر بأنها بلد مضيف للاجئين، بعد كل أزمة بسبب كارثة طبيعية في الصحراء الكبرى، ينتقل الأفارقة من جنوب الصحراء بانتظام إلى جنوب الجزائر، منذ1975، كانت الجزائر تستضيف لاجئين صحراويين على أراضيها، وعلى مدى سنوات عديدة كانت هناك تحركات للاجئين من الأزمات في ساحل

العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، ومؤخرا مالي، ففي تمنراست وحدها، مثلا ، هناك حوالي أربعين جنسية(Mohamed Saïb Musette, p 48.) .

من بين العوامل التي تجعل من الجزائر قبلة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أفريقيا هو موقعها الجغرافي، حيث تعد الجزائر بمثابة حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وبالتالي فهي منطقة عبور وتنقل الأفارقة في اتجاه أوروبا،فالجزائر بحكم موقعها تشكل مركز عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء خاصة وأنها تتقاسم حدودها مع عدة دول من أفريقيا، كما تتميز باتساع حدودها فهي أكبر الدول المتوسطية مساحة،هذه الشساعة تجعل عملية المراقبة صعبة بالخصوص من الناحية الجنوبية المترامية الأطراف إذ إن الحدود البرية الصحراوية تشكل حوالي 80% من طول حدود الجزائر، وهو ما زاد من التوجه للعبور عبرها هو ميزة هذه الحدود فهي سهلة العبور بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة. (حكيم غريب)

يمثلتحول الجزائر من بلد عبور الى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، بسبب صعوبة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أغلقت حدودها، خطرا على الأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل وجود شبكات إجرامية في قوافل المهاجرين كتلك التي تستغل الأطفال في التسول ضمن أشكال الاتجار بالبشر. (حسان قاسيمي)

وقد مثل الهجوم على معمل تيقنتورين للغاز في الصحراء من قبل مختار بلمختار كتيبة 16 يناير 2013 عبر مهاجرين قادمين من الفناء الخلفي للجزائر، نقطة تحول للحكومة الجزائرية، حيث جر الجزائر مباشرة في أزمة الساحل، جاء ذلك بعد هجومين انتحاريين حاسمين في عام 2012 تم تنظيمهما من قبل MUJWA في مارس ضد ثكنات الدرك الوطني في تمنراست و اخرى ضد القيادة الإقليمية الرابعة للدرك الوطني في ورقلة، تقع على بعد 86 كيلومترًا فقط من حقل حاسي مسعود النفطي، وبعد عشرة أيام من الهجوم على عين أميناس ، خط أنابيب غاز البويرة الذي ينقل الغاز من حاسي الرمل، كان أيضًا هدفًا من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة،وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي ومركز صناعة الغاز الجزائرية، كما أن جميع خطوط أنابيب الغاز إلى إيطاليا (ترانسميد) ، إلى أوروبا عبر تونس أو عبر مضيق جبل طارق (خطوط أنابيب المغرب العربي)، وإلى محطات الغاز الطبيعي المسال في البحر الأبيض المتوسط،تأتيمنحاسيالرمل، الأمر الذي يوضح خطورة التهديد على مناطق الحدود الجزائرية على الأمن الاقتصادي إضافة إلى الأمن بمفهومه العسكري(Laurence Aida Ammour, p 08.) .

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر منذ عام 2014 إلى إطالة أمد إقامة المهاجرين في البلاد. في السابق، كان المهاجرون يأتون إلى جنوب الجزائر للعمل لعدة أشهر، ويعودون إلى ديارهم عندما يكسبون مبلغًا محددًا مسبقًا من الدخل. سيعود معظمهم بعد ذلك في السنوات التالية لتكرار العملية. من عام 2014 إلى عام 2020، أجبرت الفرص الاقتصادية المتدهورة المهاجرين على البقاء لفترة أطول لجمع ما يكفي من المال للعودة إلى الوطن. بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في جنوب الجزائر (RAOUF FARRAH, 2020, p 34.)

لقد أصبحت منطقة الساحل جنة إنقاذ للإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة كما هو مشار إليه في تقارير الأمم المتحدة، حيث يمر 30 إلى 40٪ من تهريب المخدرات في العالم عبر هذه المنطقة، وتعد ثاني أكبر سوق سوداء لتجارة الأسلحة، كما أنها تعتبر مكانًا مفضلاً للجماعات الإرهابية مثل القاعدة وبوكو حرام.وهكذا،دفع هذا الوضع الأمني

الهشالحكومةالجزائريةإلىبناءنهجأمنيعامتجاههذهالمنطقةلمواجهةكلالأنواعالتهديداتالأمنيةالتيقدتهددأمنه قومي(Muhammed Tandoğan, Omar Bouachop) ، كما أن انتشار المخدرات في منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، زاد من خطورة التحديات، حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية -غينيا وموريتانيا برًّا إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا، وأشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي، إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و2010، وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا، حيث تم اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727، والتي إما تحطمت عند الإقلاع أو جرى إضرام النار فيها بالقرب من بلدة غاو في منطقة "تركنت" في نوفمبر 2009. كانت الطائرة، والتي لقبتها وسائل الإعلام ب"الكوكايين الجوي" مسجلة في غينيا بيساو، وأقلعت من فنزويلا (بو حني قوي).

لقد أدى التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة وأخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين كالأمراضوالانتماء، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة كالإرهاب والجريمة المنظمة (نتيجة تزاوجها أو الاستثمار فيها، لا سيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية (شوادرة رضا، صفحة 54).

تنصرف التهديدات اللينة إلىإمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خط ا ر على عناصر الهوية الوطنية، وانتقال الأوبئةوالأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير أخلاقية كالدعارة وغيرها.

إضافة إلى الإرهاب الذي يتخذ من الهجرة غير الشرعية كقناة لتمرير عملياته لا سيما من الفناء الخلفي للجزائر، حيث انشقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن الجماعة الإسلامية المسلحة في عام 1998، وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في عام (Alexis Arieff. 2011.)2003، وبعد أن أصبح عبد الملك دروكدال (المعروف أيضًا باسم أبو مصعب عبد الودود) زعيمًا، متحدا معها رسميًا في 11 سبتمبر 2006 ، أخذ اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM الذي يسعى إلى استبدال النظام الجزائري الحالي بدولة إسلامية ويدعو إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا بلاد المغرب الإسلامي بين المتطرفين وسهل التجنيد(John Rollins) .

وبالتالي، يعد ارتباط ظاهرة الهجرة غير شرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة أكبر تهديد للأمن القمي الجزائري تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرين غير شرعيين، فتعمل على إغرائهم لأموال لتمويل عائداتهم، مقابل تجنيدهم في صفوفهم، وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية أوساط المهاجرين غير شرعيين واستخدامهم في ارتكاب الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم، ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه في بداية سنة2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة تمتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي التي تمثل في نفس الوقت منطلق للمهاجرين غيرشرعيين (وحادة سارة، 2020، ص145).

أدى تطور العنف الجهادي السلفي في شمال إفريقيا إلى إعادة تشكيل المشهد الأمني، حيث تواجه الجزائر كجزء من شمال إفريقيا خطر عودة المقاتلين عبر الهجرة غير الشرعية الذين انضموا إلى صفوف داعش والقاعدة في سوريا والعراق وليبيا، وتقدر الأرقام المستندة إلى مصادر حكومية مغاربية أن حوالي 7500 مواطن تونسي ومغربي وليبي ومصري وجزائري انضموا إلى الجماعات الجهادية السلفية في الخارج. (Security in the Maghreb, 2017)

يتضمن نشاط شبكات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الصحراء الكبرى في تهريب مزيج من المخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين وهجمات الكر والفر ضد قوات الأمن المحلية، تم أخذ هذا التهديد العابر للحدود في الاعتبار منذ 2003 من قبل الولايات المتحدة، التي أطلقت مبادرة عموم الساحل (PSI) تهدف لتعزيز قدرات الرد السريع لتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر(Jean-Pierre Filiu, 2009) ، وعلى الرغم من نجاحات الجيش في ساحة المعركة، أثبت الجهاديون قدرتهم على استغلال العديد من المجتمعات المهمشة في البلاد، وتعتبر مالي والنيجر المجاورتين مثالا على ذلك، حيث قام الجهاد على الانتهازية بدلاً من الدين أو الأيديولوجية حيث تقوم الجماعات الإرهابية بالتجنيد والربح من خلال التهريب والخطف وأنماط الدخل الأخرى في غياب الآفاق الاقتصادية التقليدية، وساعدت البطالة وانعدام الفرص على ازدهار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أن سوء الإدارة والفساد جعل المجتمعات المحلية وحتى الشرطة متواطئة في شبكات التهريب.(Vish Sakthivel)

والجنوب الجزائري عرضة لمثل هذه الانتهازية، كان للمتطرفين تأثير ضئيل هناك لأن السكان المحليين كانوا يخشون من تهديد حركة السياحة المحدودة بالفعل في المنطقة أو الإضرار باقتصاديات النفط والغاز الطبيعي، كما أن الجنوبيين كانوا يكرهون روحيا الخطاب الجهادي، ففي الآونة الأخيرة، ومع ذلك ، بدأت الجماعات الإرهابيةتتبنى خطابًا مناهضًا للدولة مطابقًا لخطاب الحركات الشعبية كترويج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب لنفسها كوصية على الموارد الهيدروكربونية المحلية من خلال دعم الحركات الشعبية المضادة للتكسير.

2- إشكالية حقوق الانسان في ظل الاستراتيجية الجزائرية لمعالجة الهجرة غير الشرعية:

عند النظر في ديناميات الهجرة بين منطقة الساحل وشمال إفريقيا ، تجدر الإشارة إلى أنها تغيرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب اندلاع الصراع في ليبيا ومالي. تقليديًا ، كان الناس يتنقلون ذهابًا وإيابًا عبر الحدود بين الساحل وشمال إفريقيا ، ولا سيما بين مالي والنيجر وليبيا والجزائر لأسباب تجارية أو عائلية أو حتى صحية ، ولا سيما الطوارق. قبل عام 2011 ، كانت ليبيا وجهة مهمة للعديد من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وبعض سكان شمال إفريقيا ، لا سيما التونسيين والمصريين ، بدلاً من بلد العبور الذي أصبحت عليه في أعقاب الحرب الأهلية عام 2014. وفي الوقت نفسه ، أدى اندلاع الصراع في مالي والتهديد الإرهابي المتزايد عبر منطقة الساحل ، إلى خلق عوامل دفع إضافية (ميوزيت وخالد 2012).

مع تطبيق تدابير حدودية أكثر صرامة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط عبرليبيابإلىأوروبافيعام 2017
وظروفحقوقالإنسانالتييواجهاالمهاجرونفيمراكزالاحتجازفيليبيا،توسعتضغوطالهجرةبشكلأكبر في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا(Anna Knoll and Chloe Teevan,2020)

وفقًا لبوابة بيانات المهاجرين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، والذي يتضمن تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، يقدر أن الجزائر تستضيف ما يقرب من 250 ألف مهاجر، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن الرقم أكبر من ذلك بكثير تشمل تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددًا يقارب 100،000 لاجئ ، بما في ذلك 90،000 من اللاجئين الصحراويين من الصحراء الغربية، والذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تندوف في جنوب غرب الجزائر، ولكن مرة أخرى تشير تقديرات أخرى إلى أن العدد أعلى. (Chloe Teevan, 2020)

وفي هذا الاطار، تقدر منظمات المجتمع المدني أن هناك حوالي 100ألف مهاجر غير نظامي من 30 دولة في الجزائر يُعتقد أن معظمهم ينتشرون بين المراكز الجنوبية لتمنراست وأدرار وورقلة، والمدن الشمالية (أكثر من النصف في الأخيرة)،وأكثر من نصف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر لا يقيمون في الجنوب،وارتفع متوسط مدةالإقامةللمهاجرينفيالجزائرفيالسنواتالأخيرة،حيثوصلالآنإلىحواليثلاثسنوات.

وقدر رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر، باولو جوزيبي كابوتو ، أن ما معدله 500 شخص يعبرون الحدود إلى الجزائر بطريقة غير نظامية كل يوم ، مما يعني أن الجزائر وحدها تستقبل مهاجرين غير شرعيين كل يوم أكثر من أوروبا بأكملها.

كما أن تقسيم الجنسيات غير معروف، على الرغم من أنه من الواضح أن الماليين والنيجيريين من بين الجنسيات الرئيسية ، تشير تقارير الطرد من الجزائر أيضًا إلى عدد كبير من الغينيين ، فضلاً عن أعداد أقل من البنين والإيفويريين وغيرهم من غرب إفريقيا (أوليفييه 2016).

بعد ثورات الربيع العربي، تصاعدت دينامية الجماعات المسلحة ونشاطها المتنامي في منطقة شمال إفريقيا مستغلة هشاشة الحدود الليبية التي أصبحت بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة (تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي)، وانتقال العمليات

الإرهابية إلى الجزائر ومالي وتونس، (محمد عصام العروسي) فمنذ انتفاضات 2011، بدأت الحكومات في شمال أفريقيا النظر في شكل أساسي إلى حدودها بأنها تشكّل تحدّياً أمنياً، حيث لقد أدّى النزاع في ليبيا وشمال مالي إلى طفرة في تهريب السلاح وتجارة المخدرات في مختلف أنحاء المنطقة، وأفسح المجال أمام المجموعات المتشدّدة كي تشنّ هجمات على تونس والجزائر(basem aly , 2019) ،الأمر الذي دفع الحكومات الإقليمية ومنها الجزائر، إلى التخلي عن الأساليب التنموية في إدارة الحدود لمصلحة مقاربات العسكرة العدوانية على المعابر غير الشرعية، مع دعم غربي وفر المعدّات والتدريب والمساعدات، لكن وبدلاً من المساهمة في تعزيز الأمن في المنطقة، حمل ضبط الحدود معه خطر التسبب بعدم الاستقرار عند الحدود، حيث تعوّل المجتمعات المحلية على التهريب والبضائع المهرَّبة الرخيصة (ماكس غاليان ومات هربرت).

يؤدّي المهرّبون والمجتمعات المحلية عند الحدود الجنوبية دوراً مهماً في الهندسة الأمنية الحدوديةللدولفقد كانت القوى الأمنية التي تعاني الإرهاق، تعتمد على سكّان المناطق الحدودية لتزويدهابالمعلومات عن البضائع الخطيرة والأشخاص غير المألوفين العابرين الحدود، لكن استبدال الاستراتيجياتالبراغماتية التي كانت مُعتمَدة سابقاً للتعامل مع المهرّبين، باستراتيجيات أكثر صِدامية، فقد نشرت الجزائر 8000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود،الأمر الذي جعل الهجرة والتهريب والأنشطة الإرهابية تحديات تواجه الجزائر في المناطق الحدودية المهمشة بسبب إغلاق العديد من الحدود، وضعف التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية(Friedrich-Ebert-Stiftung) ، حيث توفر شبكات التهريب الجهادية بدائل اقتصادية للشباب الساخطين، فضلاً عن البدائل السياسية عندما يثبت الاحتجاج السلمي والتنظيم الاجتماعي عدم جدواه، حيث أمسى خطاب الجيل الجديد من الجهادية بعد انتفاضة 2011 يناشد الرجال والنساء الشباب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تجنيد أساسية، بينما يهدد بتقويض الحكومات الهشة وتطرف الجماهير في المجتمعات المنقسمة،حيث أصبح دور التلقين الديني أقل أهمية في جذب الجهاديين المحتملين، ويعتمد التوظيف الحالي بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعزز بعضها البعض، مثل التهميش والظلم الاجتماعي والثقافي والبيئات السياسية الاستبدادية(Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, 2020) .

إن التحديات الشديدة التي تواجهها الجزائر، والتي اشتدت الآن بسبب فيروس كورونا المستجد، تعني أن إصلاح نظام اللجوء والتحسينات في معاملة المهاجرين واللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء غير مرجح في المستقبل القريب،حيث زادت الأزمة الصحية العالمية من ضغوط الهجرة بين الشباب الجزائريين،و زاد معها تكثيف الرقابة الحكومية على الوافدين إلى الجزائر من إفريقيا جنوب الصحراء، (Chloe Teevan, 2020)وطرد المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، أعلن وزير الداخلية والسلطات المحلية والتخطيط الجهوي، كمال بلجود 2020، أمام نواب الجبهة الوطنية عن إطلاق عملية جديدة قريبافي إطار ما يسميه "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية "مع الاحترام الصارم للمعاهدات الدولية ." (amelBlidi,2020)

تتعرض الجزائر إلى انتقادات بسبب الممارسة المنتظمة المتمثلة في إنزال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين عبر الحدود في النيجر وتجاهل الحق في الحماية الدولية،حيث طردت الجزائر، خلال سبتمبر 2020 أكثر من 3400 مهاجر من 20 جنسية على الأقل إلى النيجر بينهم 430 طفلا و 240 امرأة وفقا لمنظمات إنسانية في النيجر، وبذلك يرتفع عدد الأشخاص الذين طُردوا بإجراءات موجزة إلى النيجر هذا العام إلى أكثر من 16000 شخص - أكثر من نصفهم بقليل من النيجر .حشرت السلطات الجزائرية معظم النيجيريين في شاحنات أو حافلات وسلمتهم إلى جيش النيجر، فيما يسمى بقوافل الإعادة "الرسمية" آخرون، في قوافل من جنسيات مختلطة، تُركوا في الصحراء بالقرب من الحدود (Algeria: Migrants, 2020).

في عام 2018 وحده، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن 25000 شخص قد طردوا إلى النيجر، بما في ذلك 14000 نيجيري، ولكن أيضًا 11238 أفريقيًا آخرين من جنوب الصحراء الكبرى (Julia Pascual)، تتهم هيومن رايتس ووتش إن الجزائر رحلت آلاف الرجال والنساء والأطفال منذ يناير 2018 إلى النيجر ومالي في ظروف غير إنسانية، وفي كثير من الحالات دون النظر إلى وضعهم القانوني في الجزائر أو نقاط ضعفهم الفردية، كما لم تتكبدعناصر الشرطة أو الدرك عناء التحقق من وثائقهم (Human Rights Watch,2018).

وفي هذا الإطار، انتقدت الباحثةفي مجال حقوق اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش" لورين سيبرت" قائلة:"يحق للجزائر حماية حدودها، ولكن ليس من حقها الاحتجاز التعسفي والطرد الجماعي للمهاجرين، بمن فيهم الأطفال وطالبي اللجوء، دون أي أثر للإجراءات القانونية الواجبة". (Vish Sakthivel, op. cit)

تجادل الجزائر بأن الاتفاق الجزائري النيجيري المبرم في 2014 لتمكين النيجيريين غير المسجلين من العودة إلى وطنهم هو جزء من برنامج طوعي لكن رئيس الوزراء النيجيري محمد بازوم قال لوسائل الإعلام إن هذا الاتفاق ينطبق على النيجيريين فقط، وحث الجزائر على التوقف عن إجلاء الأفارقة الآخرين من جنوب الصحراء إلى النيجر(Jihane Ben Yahia,2018) .

ويمكن تفسير هذا السلوك بالرجوع إلى السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية التي لا تمنح وضعًا قانونيًا للاجئين في المناطق الحضرية وطالبي اللجوء، لأنهم يعتبرون مهاجرين غير شرعيين، الأمر الذي يجعلهم يواجهون الاعتقال والاحتجاز، وأحيانًا الطرد لدخولهم البلاد أو البقاء فيها بشكل غير قانوني(algeria, UNHCR Global Appeal ,2011) .

وأعلن رئيس الوزراء الجزائري عبد المجيد تبونآنذاك تسوية أوضاع العمال المهاجرين في 2017، رأى السكان المحليون في وجودهم تهديدًا في بلد يبلغ معدل البطالة فيه 30٪، بعد ذلك بوقت قصير نفى رئيس ديوان الرئيس أحمد أويحيى مصداقية،واتهم المهاجرين بجلب الجريمة والمخدرات والأوبئة الأخرى، واستبعد أي تسوية.

كماجرم القانون الجزائري الدخول غير المشروع إلى البلاد والإقامة فيها والخروج منها، لكنه يسمح لمن قد يخضع لقرار طرد من المحكمة، بالاستئناف .هذه العملية مرحب بها .لكن وزارة الداخلية يمكنها أيضًا أن تقرر من جانب واحد اخلاءالأجانب الذين قد "ينتهكون أمن الدولة والنظام العام والأخلاق وتشريعات الجريمة المنظمة ."يظهر عدم وجود قانون للجوء عدم وجود رؤية سياسية حول هذه القضية.

ورغم أن الجزائر طرف في اتفاقية جنيف والبروتوكولين المتعلقين بها، ووقعتهما بدون تحفظات في عامي 1963 و1967،وكذلك وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (وقعتها في عام 2005) إلا أن الجزائر لم تسن بعد قانونا بشأن الهجرة واللجوء يكون متوافقا مع هذه الاتفاقيات. (الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان،2013)

وما يجعل حماية المهاجرين صعبا في السياق الجزائري أن الموجات القادمة من جنوب الصحراء الكبرى مختلطة، فعدد الوجهات النهائية للمهاجرين والمسارات المتبعة والجنسيات في تزايد. ودوافع مغادرة البلد الأصلي متعددة ومتنوعة، وكذا الحال بالنسبة للاحتياجات ومستويات التعرض للخطر.

القوانين الرئيسية التي تنظم الهجرة إلى الجزائر هي القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب ومغادرتهم وحركتهم في البالد، والقانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2009 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 8مارس 2009 ،وتم فيه تشديد العقوبات للحد من الهجرة غير القانونية وحركة المهاجرين

ومع أن الجزائر وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أنها لم تنفذها بالكامل بعد، ولا تسترشد السلطات الجزائرية بهذه الاتفاقية في تعاملها مع المهاجرين الذين يدخلون بطريقة غير قانونية، مع أنها تنطبق عليهم بصرف النظر عن الصفة القانونية للمهاجر، والمادة 67 من دستور تمنح الحقوق الكاملة، بما في ذلك الحماية القانونية، للأجانب المقيمين بالجزائر بصورة قانونية فقط .ولا يحتاج إلى تأشيرة مواطنو الصحراء الغربية والمغرب وتونس وليبيا ومالي وموريتانيا وسورية،ويمكنهم البقاء في الجزائر3أشهر من تاريخ الختم الذي يطبع على جواز سفرهم على الحدود، ولهذا السبب، كان الكثير من المهاجرين من غرب أفريقيا يلجؤون لشراء جواز سفر مالي بتواطؤ من السلطات المالية، كأسهل طريقة لدخول الجزائر، ولكن بعد إغلاق حدود الجزائر مع مالي، صار من المستحيل على حملة جوازات سفر مالي عبور الحدود.

وطبقاً للمعلومات التي قدمتها الجزائر في تقريرها إلى لجنة حقوق العمال المهاجرين،فإن تصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين في 2004 ينبغي أن يفضي إلى تغييرات كبيرة في قانون العمل وقانون توظيف الأجانب في الجزائر، الا انالإطار القانوني الوطني لا يزال غير مكتمل، وبالتالي تستمر ظروف عدم الاستقرار نفسها التي يتعرض لها كافة المهاجرين غير الشرعيين وخاصة مخاطر الاعتقالوالاحتجاز والترحيل.

يبدو أن تصديق الجزائر على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهمهو بالأحرى جزء من إستراتيجية لتعزيز حقوق مغتربيها المشتتين في الخارج أكثر منها لتعزيز حقوق الأجانب الموجودين في الجزائر (فيرونيك پلانس-بواساك، ديسمبر 2010.).

الخاتمة:

نخلص من خلالها إلى ما يلي:

تعاني الجزائر من انفتاح عدة جبهات على كافة حدودها الجغرافية بفعل الهشاشة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الاثنية التي تعاني منها الدول المجاورة، الأمر الذي حولها إلى تحديات أمنية تقليدية وحديثة تشكل أخطار حقيقية على الأمن القومي الجزائري بحكم المكانة الإقليمية للجزائر في المنطقة والتدخلات الأجنبية لا سيما الفرنسية التي تزيد من ضغوط اقحام الجزائر في أكثر من حرب لا تماثلية.

مثلث الهجرة غير الشرعية تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، كما أن تزاوجها مع الإرهاب والجريمة المنظمة، زاد من مستوى تنظيمها وفعاليتها وهو ما فرض على الجزائر الجمع بين أكثر من مقاربة لمواجهتها من خلال الجمع بين الدبلوماسية والانخراط في الشراكات الأمنية في المنطقة كمقاربة الساحل والصحراء ولجنة الأركان العملياتية، وإن كانت هذه الشراكات نفسها تطرح تحديات أخرى على الجزائر.

كما مثلث الاعتبارات الإنسانية ومقاربة الأمن الإنساني تحديا أمام الدولة الجزائرية، فالتدفق الهائل للمهاجرين من مختلف الحدود الجزائرية وصعوبة التعامل معهم حسب الظروف المقبولة والقيم التي تحفظ كرامة الانسان، الأمر الذي عرضها لانتقادات المجتمع الدولي في ظل تقديم أولوية الأمن القومي على حساب الأمن الإنساني.

قائمة المراجع:

باللغة العربية :

1) الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان،مغنية عبور حدود ال تعبر تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية-المغربيةكوبنهاغن ،ديسمبر 2013

2) وحادة سارة، تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري.، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، العدد :01 العدد 02، 2020، ص145

3) شوادرة رضا، التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية). المجلد 05 ،العدد 02 ، ص 54

4) ڤيرونيك پلانس-بواساك، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010.

باللغة الأجنبية :

1) Alexis Arieff.Algeria: Current Issues.CRS Report for Congress.February 10, 2011.
2) amelBlidi,2020, Le ministre de l'Intérieur annonce une intensification des contrôles et le démantèlement des réseaux d'accueil : Nouvelle opération de rapatriement des migrants subsahariens. El Watan. 3 October 2020
3) Anna Knoll and Chloe Teevan,2020,Protecting migrants and refugees in North Africa: challenges and opportunities for reform, DISCUSSION PAPER No. 281,
4) Chloe Teevan, 2020, Algeria: Reforming Migration and Asylum systems in a time of Crisis. COUNTRY REPORT ALGERIa
5) Davide Gnes, maghnia Crossing the Uncrossable Border Mission report on the vulnerability of Sub-Saharan migrants and refugees at the Algerian-Moroccan border,Euro-Mediterranean Human Rights Network, Copenhagen ,December 2013, p12.
6) Jean-Pierre Filiu, 2009, Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat,Carnegie PAPERS, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.
7) John Rollins, CRS Report R41070, Al Qaeda and Affiliates: Historical Perspective, Global Presence, and Implications for U.S. Policy, coordinated
8) Friedrich-Ebert-Stiftung, To Tackle The Security Challenges In The Maghreb: Focus On Regional Development! Policy Recommendations By Civil Society Actors From Tunisia, Libya, Morocco And Algeria, August, 2020.
9) Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, 2020, Synergy in North Africa Furthering Cooperation, Research Paper, Middle East and North Africa Programme.
10) Mohamed Saïb Musette, Aspects of crisis migration in Algeria, Crisis,Economic Research Center for Development (CREAD)
11) Laurence Aida Ammour, Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis, stability :international journal of security and development, vo.2, no.2, p 08.
12) Raouf Farrah, Algeria's Migration Dilemma: Migration And Human Smuggling In Southern Algeria, December 2020

مو اقع النترنيت:

1)
2) بو حني قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي
3) https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.htm
4) حكيم غريب، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري.. الواقع والمأمول
https://www.sasapost.com/opinion/for-the-national-securit

5) حسان قاسيمي، استقرار المهاجرين غير الشرعيين خطر على الأمن القومي للجزائر https://www.echoroukon

6) ماكس غاليان ومات هربرت، النموذج الذي تعتمده دول المغرب العربي لضبط حدودها يحمل في طيّاته خطر إندلاع أزمة جديدة

https://www.asswak-alarab.com/archives/16377

7) محمد عصام العروسي، اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقي

https://www.washingtoninstitute.org/

1) Algeria: Migrants, Asylum Seekers Forced Out, October 9, 2020

8) https://www.hrw.org/news/2020/10/09/algeria-migrants-asylum-seekers-forced-out

9) basem aly , 5 key security challenges for North Africa in 2019**https://www.africaportal.org**

10) Julia Pascual, Au Niger, les refoulés d'Algérie racontent la « chasse à l'homme noir https://www.lemonde.fr

https://www.hrw.org/news/2018/06/28/algeria-inhumane-treatment-migrants

11) Jihane Ben Yahia,2018, Algeria's migration policy conundrum, Enact : EuropeanUnion

12) Security in the Maghreb: Identifying Threats, Assessing Strategies, and Defining Success. December 4, 2017

13) https://www.csis.org/events/security-maghreb-identifying-threats-assessing-strategies-and-defining-success

14) Vish Sakthivel, Algeria's Growing Security Problems, www.washingtoninstitute.org